

Distr.: General
18 October 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٤ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تعزيز مصادر الطاقة

الجديدة والمتجددة

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه "إعلان دمشق" بشأن دور الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في مجال التعاون المستقبلي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر المرفق). وقد اعتمد إعلان دمشق في ختام المؤتمر الرابع لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعني بالطاقة المتجددة، الذي عُقد في دمشق في الفترة ما بين ٢١ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تحت العنوان الرئيسي "آفاق تطوير الطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا: التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". ونظم المؤتمر وزارة الكهرباء في الجمهورية العربية السورية ممثلةً بالمركز الوطني لبحوث الطاقة، بالتعاون مع وزارة البيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبدعم من هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر والمركز الوطني لبحوث الطاقة في الأردن ومركز التعاون الأوروبي العربي. وقد حضر المؤتمر وزراء ورؤساء وفود وممثلون من ٣٨ بلداً، من بينهم ممثلو ١٩ منظمة وطنية ودولية وإقليمية و ١٥ وزيرا.

أرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٤ (ط) من جدول الأعمال المعنون "التنمية المستدامة: تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة"، والحوال إلى اللجنة الثانية.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

إعلان دمشق بشأن دور الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في مجال التعاون المستقبلي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نتائج وتوصيات المؤتمر الرابع لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعني بالطاقة المتجددة

نحن وزراء ورؤساء وفود ومثلي ٣٨ بلدا ومن بينهم ممثلو ١٩ منظمة وطنية ودولية و ١٥ عشر وزيرا منهم سبعة وزراء من بلدان أوروبية ومن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شاركنا في المؤتمر الرابع لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعني بالطاقة المتجددة الذي عُقد في دمشق وتدمر في الفترة ما بين ٢١ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تحت العنوان الرئيسي "آفاق تطوير الطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا: التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا":

إذ نذكر بإعلان أبو ظبي بشأن البيئة والطاقة لعام ٢٠٠٣، وبنائج مؤتمرات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعنية بالطاقة المتجددة التي عُقد أولها في صنعاء عام ٢٠٠٤، وثانيها في عمان عام ٢٠٠٥ وثالثها في القاهرة عام ٢٠٠٦؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، والمؤتمر الدولي لمصادر الطاقة المتجددة الذي عُقد في بون عام ٢٠٠٤، ومؤتمر بيجين الدولي المعني بالطاقة المتجددة الذي عُقد في بيجين عام ٢٠٠٥، والدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي عُقدت في دبي عام ٢٠٠٦، إضافة إلى إعلان برلين بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لعام ٢٠٠٧ والدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة التي عُقدت عام ٢٠٠٧،

وإدراكا منا للطلب المتزايد بسرعة على الطاقة من أجل تلبية احتياجات التنمية المستدامة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولارتفاع أسعار الطاقة،

وإذ نقروا بالتطورات التقنية التي شهدتها مؤخرا عدد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة وبوفرة مصادر الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالفرص المتاحة بالتالي لنشر تطبيقاتها على نطاق واسع،

وإذ يساورنا القلق بشأن الاحتباس الحراري وتغير المناخ وما يخلفانه من آثار سلبية،

وإذ نسلّم بأنّ تطوير الطاقة المتجددة واتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين كفاءة الطاقة يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في حماية المناخ وأمن الطاقة وخلق فرص العمل والتطور الاقتصادي المستدام،

وإدراكا منا للحاجة إلى نقل التكنولوجيا إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولفرص التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان هذه المنطقة بما يعود بالفائدة على الطرفين، مع استخدام أدوات مثل سياسة الجوار الأوروبية،

وإذ نشير إلى أنّ بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شدّدت على التزامها باتخاذ التدابير الضرورية وباستحداث الخطط الفعالة لتعزيز الطاقة المتجددة في وزارات الطاقة فيها بشكل يناسب موارد واحتياجات كل منها، ومن خلال إقامة أسواق إقليمية،

وإذ ننوّه بمبادرة الحكومة الألمانية المتمثلة في دعم إنشاء مركز خبرات إقليمي للطاقة المتجددة في مصر، ندعو بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمعاهد الوطنية والمنظمات الإقليمية المعنية إلى العمل مع هذا المركز،

ومن خلال مناقشة دور الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في تلبية احتياجات التنمية المستدامة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتعاون المستقبلي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان هذه المنطقة، نوصي بأن:

١ - يؤكد المؤتمر الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة والتشديد على الإمكانيات الهائلة التي تنطوي عليها الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في مجال تحقيق التنمية المستدامة؛

٢ - يناشد المؤتمر جميع البلدان المشاركة وضع أهداف وطنية تتعلق بتشجيع استخدام الطاقة المتجددة وتدابير تحسين كفاءة الطاقة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ينبغي اعتماد الأدوات السياسية والحوافز الاقتصادية المناسبة؛

٣ - يدعم المؤتمر استخدام الطاقة المتجددة بجميع أشكالها وبخاصة نظم الطاقة المتجددة الواسعة النطاق مثل المحطات الشمسية والحرارية والريحية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتلبية احتياجاتها من الطاقة ولتصديرها إلى البلدان الأوروبية. وانطلاقا من هذه الرؤية، تلزم استثمارات أكبر بكثير لإنشاء البنية التحتية الضرورية لربط أوروبا وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

٤ - يوافق المؤتمر على ضرورة اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة لترويج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وفي هذا السياق، من المهم إقامة علاقات تعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي للاستفادة بأمثل الطرق من خطط الدعم الوطنية، وتبادل أفضل الممارسات

والخبرات والتقدّم التقني، وذلك عن طريق ترتيبات ثنائية وإقليمية ومؤسسات وشراكات حكومية وغير حكومية وحكومية محلية من بينها شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين، وشراكة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والشراكة المتوسطية في مجال الطاقة المتجددة، وتحالف جوهانسبرغ للطاقة المتجددة، والصندوق العالمي لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وبوابة المعلومات عن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والشبكة العالمية للطاقة المتجددة؛

٥ - يؤكد المؤتمر على ضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية مثل البنك الدولي والمصرف الأوروبي للاستثمار والصناديق العربية، برفع مستوى المساعدة التقنية والمالية التي تقدمها إلى بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتنفيذ برامج الطاقة المتجددة بما فيها نقل التكنولوجيا وتوطينها وبناء القدرات، من أجل دعم الصناعة المحلية لمكونات نُظُم الطاقة المتجددة؛

٦ - يقر المؤتمر بالحاجة إلى استثمار موارد مالية كبيرة، من كلا القطاعين العام والخاص، في مجال الطاقة المتجددة. وينبغي أن يشمل ذلك استخدام آليات تمويل مبتكرة وأدوات مستندة إلى السوق مثل آلية التنمية النظيفة، واستخدام مرفق البيئة العالمية الذي يغطي الكلفة الإضافية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. والمشاركون في المؤتمر ملتزمون بتهيئة الظروف المناسبة للاستثمار في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة لجذب رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في هذا المجال؛

٧ - يناشد المؤتمر مصنّعي مكونات الطاقة المتجددة وبخاصة مصنّعو التربينات الريحية توسيع قاعدتهم الصناعية لتلبية الطلب على الطاقة وتخفيض أسعارها؛

٨ - يناشد المؤتمر بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية زيادة التركيز على وضع وتنفيذ برامج تنفيذية وبرامج توعية عامة بشأن الطاقة المتجددة وتكنولوجيا كفاءة الطاقة وتطبيقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

٩ - يشير المؤتمر على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مع مراعاة احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وبخاصة الفقراء - بالعمل على وضع نُظُم لتسعير الطاقة تحقق العدالة الاجتماعية وتستحث التطور الاقتصادي وحماية المناخ؛

١٠ - يعرب المؤتمر عن تقديره وتحياته لحكومة الجمهورية العربية السورية لتنظيمها المؤتمر الرابع لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعني بالطاقة المتجددة وللخطط الحكومية المكثفة لتطوير الطاقة المتجددة بدعم من بلدان الاتحاد الأوروبي. ويتوجه المشاركون أيضا

بالشكر لرئيس الوزراء في الجمهورية العربية السورية ووزارة الكهرباء السورية، ممثلةً بالمركز الوطني لبحوث الطاقة، وسائر الجهات المشاركة في تنظيم المؤتمر. بما فيها وزارة البيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على الجهود التي بذلتها والدعم الذي قدّمته لعقد هذا المؤتمر الناجح والتوصل إلى هذه النتائج البناءة؛

١١ - يعرب المؤتمر عن امتنانه للوفد المغربي لاقتراحه استضافة المؤتمر الخامس المعني بالطاقة المتجددة عام ٢٠٠٨، ولوفد الجماهيرية العربية الليبية لعرضه استضافة المؤتمر السادس المعني بالطاقة المتجددة عام ٢٠٠٩.

دمشق، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧